مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع قوانين الاسرة	ا لرقم
	المصدر : الصباح	موقع الواب :	البلد : تونس
		التاريخ 19-11-2011	العدد و [ص]:

المرأة والترابط الأسري
من خلال مجلة الأحوال الشخصية (1)

يعد الترابط الأسري من بين الركائز الأساسية لتحقيق الرقي الاجتماعي في أي مجتمع والأكيد أنه لتوفير هذا الترابط شرطان أساسيان:

الشرط الأول ويتمثل في تحقيق التوازن العائلي بكل نواحيه اجتماعي مادي اقتصادي وثقافي .....

والشرط الثاني والذي يعد نتاجا لتحقق الشرط الأول هو الوصول إلى الاندماج الاجتماعي وهنا نتساءل عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة التونسية لتحقيق الاندماج الاجتماعي بدءا بتحقيق التوازن العائلي بكل نواحيه. فهل أنها واعية بهذه المسؤولية المحمولة عليها مع معاقدها عند إبرام عقد الزواج أم لا؟

يعتبر البعض أن التوازن داخل الأسرة الصغرى يسبقه توازن عائلي يشتمل على جملة من التوازنات التي يجب تحقيقها قبل الزواج وهي بالأساس :

التكافؤ بين الزوج والزوجة من حيث المستويات الثقافية والاجتماعية والعقائدية

التوازن المادي والاجتماعي (إن أمكن ذلك) بين عائلتي الزوجين

التوازن الخلقي والمزاجي وحتى الخلقي إن صح ذلك

فالنصائح التي يتلقاها طالبو الزواج من ذويهم عادة في مجتمعنا هي أن تكون للشق المقابل نفس الانتماءات الاجتماعية ونفس المستويات المادية وشيء من التقارب فيما يخص المستويات الثقافية والأهم من ذلك نفس العقيدة الدينية

أما المزاج الذي يجب أن يتحلى به الطرف المقابل وكما يقر به أسلافنا حسن السيرة وحسن الخلق وحسن الجوار وحسن التصرف والتسامح...

والأكيد أن أغلب هذه الشروط قيمة هو شرط التكافؤ الديني إن صح التعبير أو العقائدي والعادات والتقاليد وذلك لما لتأثير العقيدة على مستقبل الأفراد خاصة الأطفال والشباب منهم وهذا نلاحظه في الزواج المختلط وما يخلفه هذا الزواج في بعض الأحيان من حالات إنسانية مؤلمة ومأساوية.

والأكيد أن المشرع التونسي لعب دورا هاما في الحفاظ على التوازن الأسري بإصداره مجلة الأحوال الشخصية وماحتوت عليه من مبادئ هامة كالطلاق الحكمي وعدم تعدد الزوجات وتحديد أدنى سن الزواج وواجب الإنفاق فضلا عن نشره للتعليم والتربية ووسائل التثقيف وأيضا ما وفره من حظوظ متساوية في التعلم والعمل للمرأة والرجل على حد سواء فبلادنا تميزت بهذه المجلة العملاقة التي اتسعت لأغلب ما يتعلق بالأسرة التي هي أساس البناء الاجتماعي السليم

إذن لقد اهتم ساسة بلدنا منذ الاستقلال بالمرأة والنهوض بها حيث اعتبر المشرع منذ الاستقلال قضية المرأة بوصفها إنسانا ومواطنة وفاعلا اجتماعيا واقتصاديا ومساهما فعالا في الاندماج الاجتماعي.

ومن الثابت أن المرأة أثبتت وجودها سواء في بيتها أو خارجه فقد أصبحت مساهمة المرأة في الحياة العامة تعطي دفعا إضافيا لعجلة التنمية وأن هذه المساهمة أصبحت ضرورة بعد التطور الذي خضع له مجتمعنا وبعد التحولات التي يشهدها العالم بأسره فنحن في تونس في السنوات الأخيرة لم نعد نتحدث عن واجب النهوض بالمرأة الذي كان قبلا وإثر الاستقلال يطرح كقضية باعتبار أن حقوقها كانت مهضومة الجانب بل أن قضية المرأة في العقود الأخيرة انتقلت من التحرير والمطالبة بالنهوض بها إلى المسؤولية في عديد المجالات (وإن كان هذا لا يعني أن كل النساء تحررن من التقاليد البالية)حيث تجسم الإحصائيات وتبرهن أنه ليس هناك من مجال غابت عنه المرأة التونسية بل أن تواجدها يزداد يوما بعد يوم بعد ما أثبتته من كفاءة عند اقتحامها لمجالات وظيفية واقتصادية عدة وتواجدت في الحياة العامة حيث تتحمل مسؤوليات شتى بعضها تقليدي وبعضها حديث إلى جانب تحملها أعباء حياتها الأسرية لذلك فقضية المرأة قبل الثورة كانت تطرح في مجالات واجباتها المتعلقة بالأسرة وتوازنها وأيضا في المجالات الخارجة عن نطاق الأسرة والتي لها تاثير على عملية التنمية وأيضا على عملية الاندماج الاجتماعي وكيف يجب أن تلج الحياة العامة .

أما اليوم وبعد الثورة فالغموض لازال يعتري مصير المرأة رغم تصريح والتزام جل الأحزاب السياسية بالإبقاء على حقوقها المجسمة ضمن مجلة الأحوال الشخصية مع تصريح حزب النهضة تمسكه بإلغاء أحكام التبني فقط ومراجعة أحكام الكفالة.

اليوم وبعد اس[illegible] وثيقة قانونية منذ 55 سنة وثيقة نظمت حياة المجتمع وأعطت الأسرة مسالك جديدة لبناء هذا الوطن العزيز يمكن أن نرصد إذن بروز ثقافة المساواة بين كل فئات المجتمع كتعبير عن نجاح ثقافة المساواة بين المرأة والرجل رغم عدم تطور كل فئات المجتمع وهو ما يجعلنا نقول أن العبرة ليس في أن لنا مراسيم قانونية ووثائق منظمة لمجتمعنا بل العبرة أن يتحول مضمون مثل هذه الوثائق القانونية إلى ثقافة تكون هي ذاتها كثقافة مساواة بين واقع المرأة وواقع الرجل فدونية جنس دون آخر أو فئة دون أخرى من نفس المجتمع أينما كان المكان والزمان يجب أن نقاومهما .

وعلى هذا الأساس إن أفضل ما يتمناه الفرد في تونس هو أن ينتج النص القانوني والتوجه السياسي ثقافة تكون أسسها هي المساواة بين الجنسين وكل الفئات المجتمعية فيدافع عنها كل فرد ويستميت في حمايتها فهي ثقافة المقاومة وعدم الخنوع حتى تنتج ثقافة المساواة الفعلية أي ثقافة مجتمع الغد ولا نفكر أبدا في التراجع عن هذه الوثيقة الهامة بل يجب أن نفكر في كيفية تطويرها بما يتماشى ومقتضيات مجتمعنا وحاجيات أسرنا وأبنائنا.

وعموما وبعد تقديمنا لهذا التحليل الوجيز حول مفهوم الترابط الأسري نقول أن المرأة لا يمكن بمفردها أن تكون أسرة فلا بد من وجود الرجل إلى جانبها إذن فهما عنصران أساسيان لتكوين أسرة وبالتالي في الحفاظ على الترابط الأسري والاندماج الاجتماعي لذلك قلت قبلا أن أجدادنا وضعوا عديد المقاييس لاختيار الزوج أو الزوجة أما أنا فأضيف إلى هذه المقاييس كلمة التوعية وأؤكد على واجب التوعية نعم لابد من توعية شبابنا قبل إبرامهم لعقد الزواج وتحسيسهم بما هم مقبلون عليه والمسؤوليات التي عليهم تحملها بمجرد العقد حيث قال أحد الفلاسفة اليابانيين في هذا الموضوع (تبدأ تربية الطفل قبل ولادته بعشرين عاما) فهل أن كل بناتنا المقبلات على الزواج واعيات بما هن مقبلات عليه وهل هن مطلعات بما تحملهن هذه المجلة من واجبات ومسؤوليات وما تمنحهن من حقوق (لا أظن).